

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

06/06/2016



اليزمي: المعركة ضد تأثيرات التغيرات المناخية هي معركة محلية ووطنية ودولية

قال إدريس الزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن المعركة ضد تأثيرات وانعكاسات التغيرات المناخية هي معركة محلية ووطنية ودولية.

وأوضح الزمي الجمعة بفاس خلال افتتاح أشغال الندوة الدولية التي ينظمها مختبر البحث في المالية والتنمية ومختبر تنسيق الدراسات والأبحاث المرتبطة بالتحليلات والتوقعات الاقتصادية التابعين لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس) حول موضوع «التغيرات المناخية والأمن المائي» أن الحياة فوق كوكب الأرض أصبحت مهددة بسبب التغيرات المناخية وتأثيراتها المتعددة والمتنوعة على مختلف مناحي الحياة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) الذي ستحتضنه مدينة مراكش خلال شهر نونبر المقبل سيشكل فرصة ثمينة من أجل العمل والتحرك لتزويد مختلف الاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر (كوب 21) ببarris على أرض الواقع.

وأضاف الزمي عضو الهيئة المكلفة بالتحضير لتنظيم الدورة 22 لمؤتمر (كوب 22) المكلف بالمجتمع المدني، أن هذه الدورة ستكون أيضا مناسبة لدعم وتقوية الوعي لدى المجتمع المغربي بالرهانات والتحديات البيئية وكذا من أجل تطوير وتعزيز علاقات هيئات ومكونات المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي إلى جانب تمكين المجالس الجهوية والجماعات الترابية من إعداد مخططات عمل واستراتيجيات لحماية البيئة والمحافظة على المحيط الإيكولوجي.

وشدد على ضرورة فتح نقاش بناء حول التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية بين المجالس الجهوية والجماعات الترابية من جهة وبين الجامعات ومكونات المجتمع المدني من جهة ثانية، مشيرا إلى الأهمية التي يكتسيها تنظيم مؤتمر الأطراف لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حول المناخ (ميديكوب 22) الذي ستحتضنه مدينة طنجة يومي 18 و19 يوليوز المقبل.

ومن جهته، أكد محمد النميلي رئيس شعبة الاقتصاد والتدبير بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس على أهمية الموضوع الذي يناقشه هذا الملتقى الدولي وراهنته باعتباره يبحث إشكالية الأمن المائي في ارتباطها بالتغيرات المناخية، مستعرضا مختلف التأثيرات والانعكاسات السلبية التي تنتج عن التغيرات المناخية والتي تطال كل القطاعات .

ودعا إلى وضع استراتيجيات وبرامج مستقبلية بهدف تقليص الأضرار التي قد تخلفها التغيرات المناخية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا على حياة الساكنة واستقرارها .

وتبحث الندوة الدولية حول « التغيرات المناخية والأمن المائي » التي تنظم بشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس وتستمر يومين مختلف التصورات الكفيلة بضمان الأمن المائي والتحديات التي يطرحها خاصة في ظل التغيرات للمناخ المتسارعة التي يشهدها العالم .

ويشارك في هذه الندوة الدولية التي تنظم في إطار دينامية الدورة 22 لمؤتمر (كوب 22) الذي تحتضنه مدينة مراكش خلال شهر نونبر المقبل العديد من الخبراء والباحثين ونساء ورجال القانون والاقتصاد إلى جانب صناع القرار والأكاديميين والفاعلين في المجتمع المدني .

ويسروم هذا الملتقى الدولي الذي ينظم بشراكة مع جامعة خيرونيا بإسبانيا ومركز دراسات التنمية الدولية والحركات

المناخية والأمن المائي والبحث العلمي» و«التغيرات المناخية والأمن المائي والمجتمع المدني» و«التغيرات المناخية والأمن المائي وحقوق الإنسان».

يشار إلى أن تنظيم هذه الندوة الدولية يندرج في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حول المناخ (ميديكوب 22) الذي ستحتضنه مدينة طنجة يومي 18 و19 يوليوز المقبل وكذا في إطار تخليد اليوم العالمي للبيئة الذي سيتم الاحتفاء به في الخامس من الشهر الجاري.

حول عدة محاور رئيسية من بينها «الحكامة والأمن المائي» و«الأمن المائي والتنمية المستدامة» و«السياسات المائية» و«صحة النظام البيئي وصحة الإنسان» إلى جانب «واقع وتحديات الأمن المائي بالمغرب والعالم» و«التغيرات المناخية والأمن المائي بجهة فاس مكناس» .

كما ستتميز هذه الندوة الدولية بتخصيص فضاءات موضوعاتية للنقاش تقوم بتنظيمها أساتذة وباحثون بكلية الحقوق بفاس وستناقش مجموعة من القضايا من قبيل «التغيرات

الاقتصادية والاجتماعية ببarris فرنسا) وجمعية ملتقى الشباب من أجل التنمية بحث وتقاسم التجارب والمعارف حول الأمن المائي والتحديات التي يطرحها مع تحسين الفاعلين والرأي العام بإشكالية الأمن المائي بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والتقنية والأخلاقية المرتبطة بالماء والأمن المائي.

وتتمحور أشغال هذه الندوة التي يساهم في تنشيط قراراتها العديد من الأكاديميين والباحثين والخبراء من المغرب والخارج



ادريس اليزمي :

المعركة ضد تأثيرات وانعكاسات التغيرات المناخية هي معركة وطنية ودولية

3/3693

قال اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن المعركة ضد تأثيرات وانعكاسات التغيرات المناخية هي معركة محلية وطنية ودولية وأوضح اليزمي الجمعة بفاس خلال افتتاح أشغال الندوة الدولية التي ينظمها مختبر البحث في المالية والتنمية ومختبر تنسيق الدراسات والأبحاث المرتبطة بالتحليلات والتوقعات الاقتصادية للتابعين لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (جامعة سيدي

محمد بن عبد الله بفاس) حول موضوع "التغيرات المناخية والأمن المائي" أن الحياة فوق كوكب الأرض أصبحت مهددة بسبب التغيرات المناخية وتأثيراتها المتعددة والمتنوعة على مختلف مناهج الحياة وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) الذي ستعقدته مدينة مراكش خلال شهر نونبر المقبل سيشكل فرصة

صعبة من أجل العمل والتحرك لتنزيل مختلف الاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر (كوب 21) بباريس على أرض الواقع وأضاف اليزمي عضو الهيئة المكلفة بالتخصيص لتنظيم الدورة 22 لمؤتمر (كوب 22) المكلف بالمجتمع المدني، أن هذه الدورة ستكون أيضا مناسبة لدعم وتقوية الوعي لدى المجتمع المغربي بالرهانات والتحديات البيئية وكذا من أجل تطوير وتعزيز علاقات هيئات ومكونات

المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي إلى جانب تشكيل المجالس الجهوية والجماعات الترابية من إعداد مخططات عمل واستراتيجيات لحماية البيئة والمحافظة على المحيط الإيكولوجي. وشدد على ضرورة فتح نقاش بناء حول التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية بين المجالس الجهوية والجماعات الترابية من جهة وبين الجامعات ومكونات المجتمع المدني من جهة ثانية، مشيرا إلى الأهمية التي يكسبها تنظيم مؤتمر الأطراف لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حول المناخ (ميديكوب 22) الذي ستعقدته مدينة طنجة يومي 18 و19 يوليوز المقبل.

ومن جهته، أكد محمد النميلي رئيس شعبة الاقتصاد والتدبير بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس على أهمية الموضوع الذي يناقشه هذا المنتدى الدولي وراهنيته باعتباره يبحث إشكالية الأمن المائي في ارتباطها بالتغيرات المناخية، مستعرضا مختلف التأثيرات والانعكاسات السلبية التي تنتج عن التغيرات المناخية والتي تظال كل القطاعات. ودعا إلى وضع استراتيجيات ويراج مستقبلية بهدف تقليص الأضرار التي قد تخلفها التغيرات المناخية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

وكذا على حياة الساكنة واستقرارها. وتحدث الندوة الدولية حول " التغيرات المناخية والأمن المائي " التي تنظم بشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس وتستمر يومين مختلف التصورات الكفيلة بضمان الأمن المائي والتحديات التي يطرحها خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة التي يشهدها العالم. ويشارك في هذه الندوة الدولية التي تنظم في إطار دينامية الدورة 22 لمؤتمر (كوب 22) الذي ستعقدته مدينة مراكش خلال شهر نونبر المقبل العديد من الخبراء والباحثين ونساء ورجال القانون والاقتصاد إلى جانب صناع القرار والأكاديميين والماعلين في المجتمع المدني. ويروم هذا المنتدى الدولي الذي ينظم بشراكة مع جامعة خيرونا بإسبانيا ومركز دراسات التنمية الدولية والحركات الاقتصادية والاجتماعية بباريس فرنسا (جمعية ملتقى الشباب من أجل التنمية بحث وتقاسم التجارب والمعارف حول الأمن المائي والتحديات التي يطرحها مع تخصيص الماعلين والرأي العام بإشكالية الأمن المائي بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجوانب السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية والأخلاقية المرتبطة بالماء والأمن المائي.



تأهيل ترمامارت وأخواتها... الحلم المؤجل

آخر الضحايا يتساقطون وتوصية الإنصاف والمصالحة بحفظ الذاكرة عبر إصلاح السجون السرية تراوح مكانها 5/19/16

أكدت وقلة امكونة وترمامارت ودررب مولاي الشريف، معتقاتل سرية إبان سنوات الرصاص تقررتأهيلها وتحويلها إلى فضاءات تاريخية، هنا سفر لمعرفة ماذا تغير في تلك الأماكن، بعد مضي 12 سنة على تجربة الإنصاف والمصالحة.

إعداد: امحمد خيي (عن جون أفريك بتصرف)

درجة الحرارة تصل إلى 32 في الظل، وتقدم في طريق شديدة الانحدار نحو قصبة أكز في جبال الأطلس الكبير الجنوبي، حيث تنتظم بشكل ملفف منازل مشيدة بالخرسانة الحديثة فوق أطلال الأسوار الطينية التي تعد آخر شاهد على تاريخ هذه البلدة القديمة التي كانت تمر منها قوافل التجار الرابطة بين مراكش وتومبوكتو. وفي الألف يظهر جبل كيسان، الذي يحضن مركزية، واحة النخيل الرائعة الممتدة إلى نهاية البصر، وقصبة الحد، المشيدة في 1948 من قبل الباشا الكلاوي، الشخصية التاريخية بالمغرب خلال عهد الحماية الفرنسية. وفي تلك القصبة الفاتنة والمنعزلة، كان يرعى الحسن الثاني معارضيه بعد أن يلاقوا تعذيبا قاسيا من قبل الشرطة في مراكز الاعتقال السري للبيضاء والرباط، فبين 1976 و1981، تاريخ إغلاق القصبة، اعتقل فيها 400 شخص وفي سرية مطلقة، بعد توزيعهم إلى ثلاث مجموعات: مجموعة أحداث 1973، السنة التي تُوخ لأكبر انتفاضة للسياسي المغربي، ومجموعة بنوهاسم، دلالة على اسم زعيمها والمتحدرة من التنظيم الماركسي اللينيني إلى الإمام، ثم مجموعة الصحراويين، الذين تربطهم علاقات ببوليساريو. وفي القديم، لم يكن أحد من السكان المحليين يقرب من القصبة، خوفا من الاعتقال أو التعرض للتعذيب المكن، لقد كانوا يقولون لنا، إن المعتقلين الصحراويين سيذبحوننا في حالة فرارهم، نتذكر امرأة مسنة تلف نفسها بالحاك المحلي، البوابة المهيبة المصنوعة من الخشب، تقود عند انفتاحها نحو ثلاث باحات داخلية، كل واحدة تخص مجموعة من المعتقلين، الذين كانوا موصولين بحواجز للجيلولة تون أي اتصال بينهم. وبالتقدم نحو الوسط توجد أكوام من الأتربة والأحجار، أما السقف، المهده بالسقوط في أي وقت، فقد شيد من سعف النخيل والخشب، إن كل شيء هنا تحول إلى خراب يذكر بشهادات المعتقلين أثناء جلسات الاستماع التي تنظمها حياة الإنصاف والمصالحة، أمة للعدالة الانتقالية أقرها الملك في 2004، لطي صفحة من الماضي الأسود للمغرب.

طموح

في 2006، وبعد نهاية مهامها، أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة، بإقرار برنامج للإصلاح من أجل حفظ ذاكرة المعتقلات وإعادة تأهيل المناطق التي أقيمت بها، ومن أجل معتقل أكز تم إعداد مشروع طموح، يتضمن إصلاح القصبة، وإحداث مركز تدريب مهني للنساء، وإقامة للسباح، وفضاء للطعم، ومتحفا للأشياء التي عثر عليها بالموقع (ملابس، وأغطية، وقناديل...)، أما الدليل المظلم للقصبة، فيفترض أن يتحول إلى فضاء للعرض خاص بتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب. كل شيء صمم لكي يخدم مبدأ حفظ الذاكرة، ويضمن الاستقلال المالي والذاتي



التي مازالت الأسوار تحكيها هنا.

المنطقة اللعينة

تزامامارت، هي الكلمة التي تحتل لوحة تشوير على الطريق بين الرشيدية وجماعة الريش، وتحيل جنباؤها بمشاهد تبدو غير والعبة، إذ لا أثر للحياة في المنطقة، ولا يسمع غير هدير الرياح القوية في فضاء جاف، وتشير اللوحة إلى مسار غير معبد عرضه بالكاد يسمح بمرور سيارة واحدة، يتوجب السير فيه لمسافة سبعة كيلومترات، قبل أن يظهر خزان مياه، ثم عمارتان وساحة كبيرة، أيذنا ببلوغ المنطقة اللعينة.

مرحبا في تزامامارت، وهي بورها حامية عسكرية، وأشهر معتقل سري لعين إبان سنوات الجمر والرقاص، وفيه رمى النظام 58 ضابطا عسكريا، ثم التفرير بهم، بالنظر إلى أن كبار المخططين والمسؤولين على محاولتي الانقلاب ضد الحسن الثاني، أعدوا رميا بالرقاص، ووجدتهم الضباط سيقعون في تزامامارت 18 سنة عاشوا فيها أسوأ الظروف.

وولفت تفاصيل الحياة في المعتقل السري تزامامارت، في روايات، من بينها تزامامارت، الزيارة 10. لأحمد المرزوقي، واحد من الضباط المعتقلين فيها، وفي مؤلف 18 سنة من العزلة، للمعتقل علي بوريكات، وتلك العتمة الباهرة، للظاهر بنجلون، وفيها نشر حكاية المعتقل عزيز بينين عن تجربته في تزامامارت.

لم يتبق كثير من ذلك المعتقل الكبير، إذ هدم في 2006، وحلت مكانه مقبرة مرحلجة دفن فيها 30 جثماناً لم يتم التعرف على هوية أصحابها، أما السكان المحليون، فيبتكرون حلول "شاحنات كبيرة للقيام بالإنشغال"، أما من أمر بالهدم، وكما من الوقت استغرقت العملية، فلا أحد يعرف شيئا، أو في الحقيقة لم يشأ أحد معرفة ذلك.

فالموضوع مازال من صميم "التأبوهات" في الدوار الذي يبلغ مجموع سكانه 700 نسمة، ولا يقربون من الموقع "اللعين"، خوفاً وتأثرا بهول ما سمعوه عن المعتقل، ولم يتردد شاب في القول "في استطاعتهم التخلص منا إن اقتربنا".

وفي عز نشاط معتقل تزامامارت، في الفترة (1973-1991)، كان كل شخص قادمة الزيارة إلى المنطقة، يخضع للتحقيق للتعين من دواعي مجبهه، قبل تمكينه من ترخيص بالانتماء الزيارة، وحتى الهضاب والجبال القريبة الغنية بعلف الماشية، كإي يحرم السكان من الرعي فيها، لضمان السرية التامة حول ما يجري في داخل الحامية، ويبتكر أحد السكان كيف أنه في إحدى المرات ذهبوا لإحضار جمل ظل طريقه في الجبل، فتم فتح تحقيق ومعالجة مالت.

واليوم، يبدو سكان المنطقة، أحرارا في التحرك بترابهم، لكن مازالو يعانون الوصم والتمييز السلبي على الصعيد الوطني، فيبتكرون أن واحدا منهم، خضع لمراقبة أمنية روتينية في الدار البيضاء، لكن بمجرد أن اطلع ضابط الشرطة على كلمة "تزامامارت" في بطاقته للتعريف الوطنية، أمسك رأسه وظل يستعيد بالله من التسميات.

أما الممارات التنموية التي أقرت في إطار الإنصاف والصحة، فلم تقدم كثيرا ولم تحسن أوضاع سكان تزامامارت، التي تعني بالأمازيغية أرض الأسنور، وحتى بعض المرافق التي أنشئت في الحامية القديمة لم تفتح يوما إذ تظل بدون ماء وكهرباء.

كما أن الخدم الأمازيغية، التي تنسجها النساء في ورشة بمقر جمعية تزامامارت للثقافة والتنمية، لا أحد يشتريها، كما مازال مشروع طموح للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول إعادة التأهيل، بدوره حبرا على ورق.



للقصبة، يقول عبد الرحيم شهيد، عضو سابق في المجلس الوطني لحقوق الإنسان لكن عبد الرحيم بنو هاشم، 63 سنة، ومعتقل سابق في سجون سنوات الرصاص التي أمضى بها ثماني سنوات، وثمانية شهور وثمانية أيام، نصفها في أكنز، يعترض قائلا "إنهم يريدون محو ذاكرة المعتقل عبر مشاريع للتنمية المحلية. لست ضد التنمية، لكن الأمر يتعلق قبل كل شيء بفضاءات كانت مسرحا لمعاملة بشرية قاسية، والتي من الواجب حفظ ذاكرتها وتحريرها إلى أجيال المستقبل. لقد قام المكلفون بتصميم برنامج الإصلاح باستدعاء عبد الرحيم بنو هاشم وباقي المعتقلين السابقين، من أجل تلقي ملاحظاتهم وشكاواهم، لكن ومنذ سنوات، وبسبب "عتادهم"، توقف الاتصال بهم، في خطوة تبرز مسعى إلى جعل مطالبهم طي السنين، وفرض المشروع الأولي الذي اقترح، أكثر من ذلك، ظهر ورثة الباشا الكلاوي، ويطالبون باستعادة القضية المملوكة لهم. وبين المشاكل المتعلقة بملكية العمار، والتناقض الصارخ بين وجهات النظر الخاصة بمشروع الإصلاح، تم التخلي عن الفكرة، ووجدهما المبرتان الفريمتان من القصبة، تم إصلاحهما، شكلا من أشكال صون كرامة 29 ميلا من المعتقلين الذين دفنوا بهما، بعد تحديد هوياتهم بفضل تحاليل الحمض النووي وبفضل ماثرة عبد الرحيم شهيد، عضو حياة الإنصاف والمصالحة. ومن بين الضحايا المدفونين في



"عاصمة الورد"

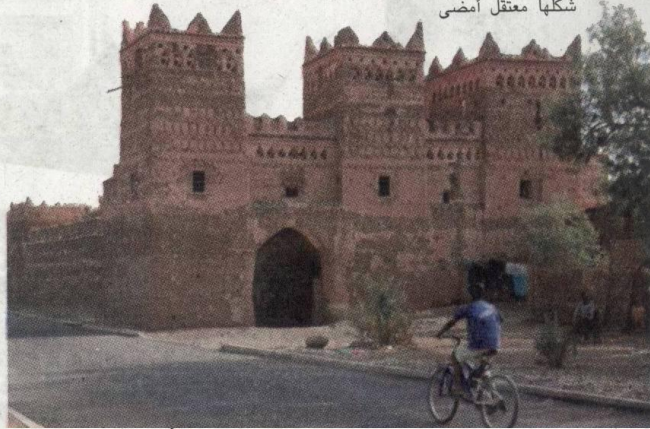
قلعة امكونة، هي عاصمة الورد يا سيدتي، تلك العبارة أجاب الملك الحسن الثاني الصحافية الفرنسية "آن سانكلير"، حينما سألته أثناء حوار تلفزيوني معه عن المعتقلات السرية التي توجد في البلدة، وهي تلك القوطة التي نفي بها الملك الراحل بشكل مطلق وجود معتقل سرى بالمنطقة، مازال السكان يستحضرونها بسخرية، لأنها صارت جزءا من النكت في التراث الشفهي للمنطقة.

في عمق المنطقة، وعلى قمة علوها 1500 متر، توجد حامية عسكرية فرنسية قديمة، مشيدة في تمام مع الهندسة المحلية، وفي سنوات 1970 و1980، اقتيد إليها المئات من معتقلي الرأي، الذين كان بينهم الفنان محمد النضاري، المشترك في تأليف كتاب ساخر عنوانه "عاصمة الورد" (منشورات "الأيام"، 2009).

وراء الباب الحديدى الكبير، توجد ساحة داخلية واسعة، مهجورة، وموحشة، وتسكنها أشباح الماضي، وفي مشهد يوحي بحياة البرية بالغرب الأمريكي، إذ لا تتوقف الرياح عن الهبوب بقوة فلا تكف أبواب الزنازين المرمقة بصباغة صفراء عن الانغلاق والانفتاح بشكل تلقائي محدثة ضجيجا مخيفا، هي التي أصابها الصدا وبدأت تتهاوى.

ولعل المثير أكثر، هو إمكانية مشاهدة لوحات قام برسمها على الجدران المعتقلون، فيبينها رسوم لغزال ولأمواج والأسماك، من المؤكد أن الذي طفولته في منطقة شاطئية، يقول لحسن أزعاري، فاعل جمومي بالمنطقة، كما توجد آثار حمام، وفرن تقليدي، وعدد من المطابخ، ما يوحي أن المعتقلين هنا، كانوا يعيشون في ظروف أفضل من نظرائهم في قسبة أكدز.

غير أنه في الواقع، مازال المشروع مجرد وعود، والمشاريع التنموية التي تتقدم وأقعا بقلعة امكونة (16900 نسمة) هي تلك التي تخص الدولة، فتم إحداث مركز للتأهيل الفلاحي، وجمعية لمحاربة الأمية لفائدة النساء ومشاريع متنوعة للتنمية المحلية، ما يعني من زاوية نظر ما، أن الدولة، تعمل بشكل لطيف على حث السكان على محو ذكرى المعتقل من ذاكرتهم وطى الصفحة.



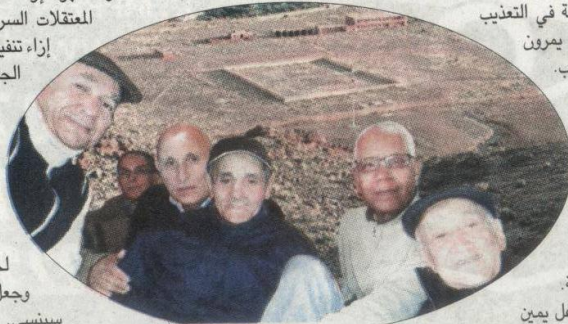
"الغرفة السوداء"

الدار البيضاء. الأندحام في الطرق شديدة، وأكثر اشتدادا في الحي المحمدي، الحي التاريخي للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، وفيه ولدت فرق موسيقية مشهورة ونجوم كرة القدم وكبار الأدباء والروائيين، وإلى وقت قريب من الصعب استحضار الحي دون ذكر مجموعات ناس الغيوان والمشاهير وتكاد، والاتحاد الرياضي البيضاوي (الطاس)، ونجميه محمد بؤوسة وعلال نومير.

غير أن الحي كما يسميه البيضاويون، يحتضن أيضا "الكوميسارية الشهيرة" درب مولاي الشريف، أو "الغرفة السوداء" قباسا على عنوان رواية جواد مديديش، الذي أمضى فيها 8 شهور قبل الحكم عليه بـ 22 سنة سجنا في 1975، من أجل التعاطف مع الماركسيين اللبيين.

لقد كان مركز درب مولاي الشريف، دائرة متخصصة في التعذيب والاستجوابات القاسية، وأغلب المعتقلين السياسيين، كانوا يمرّون منها قبل نقلهم إلى باقي السجون والمعتقلات السرية بالمغرب. ورغم سعته الدولية السيئة، بوصفه "غوانتانامو المغرب"، لم يكن درب مولاي الشريف، إلا دائرة أمنية توجد في الطابق السفلي لعمارة من 35 شقة شيدت لتكون مساكن لأسر رجال الشرطة.

كان رجال الأمن وأسره وحدهم فقط من يمكنهم كتم السر وتحمل صراخ وانين ضحايا التعذيب في القبر، يقول بسخرية أحد سكان الحي. وداخل باحة العمارة، يلعب الأطفال كرة القدم على غرار ما يجري في كل الأحياء الشعبية. ومازال كل شيء، هنا، كما كان، اللهم لوحة معلقة على يمين



سينسي.

البوابة، تحمل توقعات وعلامات مؤسسات عدة، وفيها "هذا المركب الإداري، صمم في 1952 (...) وأنجز مع بداية الاستقلال. والدائرة الأمنية (...) ستصير مركزا للانتقال السري طيلة سنوات الرصاص. ولم تتوقف الأعمال الوحشية في درب مولاي الشريف إلا في بداية 1990". وغير ذلك، حتى درب مولاي الشريف، الذي يطمح إلى أن يتحول إلى فضاء لحفظ الذاكرة على غرار باقي المعتقلات السرية، لم يفتح بعد أبوابه لإتجاز ذلك. وفيما نجح عدد من الدافعين عن حقوق الإنسان قبل سنوات في الحصول على ترخيص بالدخول وزيارته، صار استخراج ترخيص مماثل اليوم أمرا صعبا جدا.

"الدولة أظهرت إرادة من خلال تصميم برامج التأهيل وإعادة إصلاح المعتقلات السرية لسنوات الرصاص، لكنها مجتثمة جدا إزاء تنفيذها"، يقول بأسف عبد الكريم المانوزي، رئيس الجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب.

وفي الحقيقة، يظهر أن الأمر يتعلق بالعبء الرهان على الزمن، وانخرطت فيها الجهات المعنية، إذ أن الأحياء من الضحايا، باعتبارهم حاملي مطلب التأهيل، يشيخون يوما بعد آخر ويموتون، ما ينظر بأن حلمهم بتحويل المعتقلات إلى فضاءات ومتاحف لحفظ الذاكرة، تضمن عدم تكرار ما حدث وجعل أجيال المستقبل تعرف التاريخ وما جرى،

Session d'information et d'échanges autour de la COP 22 genre et climat

juin 06, 2016

Comme vous le savez, la COP 22 sur le climat aura lieu cette année en novembre à Marrakech. Suite à l'adoption de l'Accord de Paris en décembre 2015, la COP22 est amenée à être un rendez-vous extrêmement important pour l'agenda climatique mondial, mais également pour la prise en compte des enjeux humains qui y sont liés.

Dans le contexte du nouvel agenda des objectifs de développement durable, la lutte contre les changements climatiques et la promotion d'un développement durable se doivent de prendre en compte l'égalité entre les sexes pour être réellement efficaces. En effet, les inégalités structurelles d'accès aux ressources font des femmes les premières victimes des changements climatiques. C'est pourquoi l'autonomisation économique des femmes, mais également leur inclusion dans les négociations et les actions pour l'atténuation et l'adaptation, sont des leviers puissants pour favoriser un développement durable, inclusif et résilient, qui bénéficie à tous, ainsi que pour accélérer la lutte contre les changements climatiques.

La société civile joue un rôle particulièrement essentiel pour l'intégration des préoccupations de genre dans la question climatique, et ce depuis le premier Sommet de la Terre à Rio. La présence de la circonscription d'ONG Femmes et Genre comme observateur officiel du processus de la CCNUCC en est l'illustration. Dans ce contexte, l'ONU Femmes, forte de son expérience mondiale et nationale en matière d'intégration du genre dans le développement durable, se propose de poursuivre l'accompagnement et l'appui technique à la préparation de la COP 22.

A cet égard, l'ONU femmes et **CNDH** ont organisé la deuxième session d'information et d'échanges, le 3 juin à 15h au Conseil National des Droits de l'Homme (n°22 Av. Riad, Hay Riad, Rabat), sur les perspectives de renforcement de l'intégration du genre dans la préparation de la COP 22, notamment sur les possibilités d'action et de plaidoyer des associations œuvrant pour les droits des femmes dans le cadre de ce grand rendez-vous.

<http://www.e-joussour.net/fr/session-dinformation-et-dechanges-autour-de-la-cop-22-genre-et-climat/>

حقوقيون ينتقدون تحويل اليزمي و الصبار مقر المجلس الى منطقة امنية

أضيف في 03 يونيو 2016 الساعة 21 : 21

استغرب "المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان" ، طريقة تدبير عملية تلقي طلبات الملاحظة الانتخابية ل 7 أكتوبر 2016، **بالمجلس الوطني لحقوق الانسان**، حيث كلف حراس الامن الخاص بتلقي الطلبات و التدقيق في هوية المرتفقين الذين ينظر اليهم بريية و ترقب كأنهم جناة.

وشدّد المنتدى على "رفضه تحول حراس شركات الأمن الخاص، الى مخاطبين للجمعيات الحقوقية والمواطنين ببنائة المجلس الوطني لحقوق الانسان، في انتهاك مفضوح لأدوار هاته المؤسسة، في نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والمواطنة والسلوك المدني والمساواة ونبذ التمييز".

كما عبر عن احتجاجه القوي على تكبير وحجب المعلومة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان. و استنكاره للطريقة التواصلية والتدبيرية للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في علاقته بالجمعيات الحقوقية من خلال سيادة المحزوية والتميز واللوات والعلاقات الشخصية .

و نبه من "مآلات فشل خيارات الرهان على مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، في النهوض بثقافة حقوق الانسان ومسألة احتضان آلية الوقاية من التعذيب، بالنظر للمعطيات أعلاه ولمعطيات أخرى ترتبط بالاستقلالية والتعددية والشفافية والتواصل والاعلام".

وأكدت الهيئة الحقوقية "أن صعوبة الولوج الى مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، ومنع الحقوقيين من الصعود الى البناية بمبرر وجود تعليمات من "ادريس اليزمي الرئيس" فيه تناف فاضح ومكشوف وغير مقبول، مع مبادئ باريس، وهي " مجموعة معايير دولية تنظم وتوجه أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، و هذه المؤسسات تعمل بمثابة "جسر" بين المجتمعات المدنية والحكومات. وهي معروفة بأسماء مختلفة في بلدان مختلفة، فقد تسمى، على سبيل المثال: مفوضية أو لجنة أو مجلس حقوق الإنسان أو مؤسسة أمين المظالم أو الدفاع العام أو التوفيق أو الدفاع عن مصالح الشعب، وبأن تملك المؤسسة الوطنية الهياكل الأساسية المناسبة لحسن سير أنشطته."

اليزمي: المعركة ضد تأثيرات وانعكاسات التغيرات المناخية هي معركة وطنية ودولية

فاس 04 يونيو 2016/ومع /

قال **إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إن المعركة ضد تأثيرات وانعكاسات التغيرات المناخية هي معركة محلية وطنية ودولية. وأوضح اليزمي الجمعة بفاس خلال افتتاح أشغال الندوة الدولية التي ينظمها مختبر البحث في المالية والتنمية ومختبر تنسيق الدراسات والأبحاث المرتبطة بالتحليلات والتوقعات الاقتصادية التابعين لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس) حول موضوع “التغيرات المناخية والأمن المائي” أن الحياة فوق كوكب الأرض أضحت مهددة بسبب التغيرات المناخية وتأثيراتها المتعددة والمتنوعة على مختلف مناحي الحياة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) الذي ستحتضنه مدينة مراكش خلال شهر نونبر المقبل سيشكل فرصة ثمينة من أجل العمل والتحرك لتنزيل مختلف الاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر (كوب 21) بباريس على أرض الواقع .

وأضاف اليزمي عضو الهيئة المكلفة بالتحضير لتنظيم الدورة 22 لمؤتمر (كوب 22) المكلف بالاجتماع المدني، أن هذه الدورة ستكون أيضا مناسبة لدعم وتقوية الوعي لدى المجتمع المغربي بالرهانات والتحديات البيئية وكذا من أجل تطوير وتعزيز علاقات هيئات ومكونات المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي إلى جانب تمكين المجالس الجهوية والجماعات الترابية من إعداد مخططات عمل واستراتيجيات لحماية البيئة والمحافظة على المحيط الإيكولوجي.

وشدد على ضرورة فتح نقاش بناء حول التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية بين المجالس الجهوية والجماعات الترابية من جهة وبين الجامعات ومكونات المجتمع المدني من جهة ثانية، مشيرا إلى الأهمية التي يكتسيها تنظيم مؤتمر الأطراف لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حول المناخ (ميدكوب 22) الذي ستحتضنه مدينة طنجة يومي 18 و19 يوليوز المقبل.

ومن جهته، أكد محمد النميلي رئيس شعبة الاقتصاد والتدبير بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس على أهمية الموضوع الذي يناقشه هذا الملتقى الدولي وراهنيته باعتباره يبحث إشكالية الأمن المائي في ارتباطها بالتغيرات المناخية، مستعرضا مختلف التأثيرات والانعكاسات السلبية التي تنتج عن التغيرات المناخية والتي تطل كل القطاعات .

ودعا إلى وضع استراتيجيات وبرامج مستقبلية بهدف تقليص الأضرار التي قد تخلفها التغيرات المناخية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا على حياة الساكنة واستقرارها .

وتبحث الندوة الدولية حول ” التغيرات المناخية والأمن المائي ” التي تنظم بشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس وتستمر يومين مختلف التصورات الكفيلة بضمان الأمن المائي والتحديات التي يطرحها خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة التي يشهدها العالم .

ويشارك في هذه الندوة الدولية التي تنظم في إطار دينامية الدورة 22 لمؤتمر (كوب 22) الذي تحتضنه مدينة مراكش خلال شهر نونبر المقبل العديد من الخبراء والباحثين ونساء ورجال القانون والاقتصاد إلى جانب صناع القرار والأكاديميين والفاعلين في المجتمع المدني .

ويروم هذا الملتقى الدولي الذي ينظم بشراكة مع جامعة خيرونيا بإسبانيا ومركز دراسات التنمية الدولية والحركات الاقتصادية والاجتماعية بباريس فرنسا (وجمعية ملتقى الشباب من أجل التنمية بحث وتقاسم التجارب والمعارف حول الأمن المائي والتحديات التي يطرحها مع تحسيس الفاعلين والرأي العام بإشكالية الأمن المائي بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والتقنية والأخلاقية المرتبطة بالماء والأمن المائي .



وتتمحور أشغال هذه الندوة التي يساهم في تنشيط فقراتها العديد من الأكاديميين والباحثين والخبراء من المغرب والخارج حول عدة محاور رئيسية من بينها "الحكامة والأمن المائي" و"الأمن المائي والتنمية المستدامة" و"السياسات المائية" و"صحة النظام البيئي وصحة الإنسان" إلى جانب "واقع وتحديات الأمن المائي بالمغرب والعالم" و"التغيرات المناخية والأمن المائي بجهة فاس مكناس".

كما ستتميز هذه الندوة الدولية بتخصيص فضاءات موضوعاتية للنقاش سيقوم بتنشيطها أساتذة وباحثون بكلية الحقوق بفاس وستناقش مجموعة من القضايا من قبيل "التغيرات المناخية والأمن المائي والبحث العلمي" و"التغيرات المناخية والأمن المائي والمجتمع المدني" و"التغيرات المناخية والأمن المائي وحقوق الإنسان".

يشار إلى أن تنظيم هذه الندوة الدولية يندرج في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حول المناخ (ميدكوب 22) الذي ستحتضنه مدينة طنجة يومي 18 و19 يوليوز المقبل وكذا في إطار تخليد اليوم العالمي للبيئة الذي سيتم الاحتفاء به في الخامس من الشهر الجاري.

العيون .. وفد أوروبي يشيد بـ"إستقلالية" اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

أكد النائب الأوروبي جيل بارنيو، رئيس مجموعة الصداقة الأوروبية- المغربية بالبرلمان الأوروبي، اليوم السبت بالعيون، أن تحويل الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية من شأنه تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

وقال جيل بارنيو، الذي يقود وفدا برلمانيا أوروبيا يمثل مختلف التيارات السياسية في إطار زيارة للمغرب ما بين 2 و 6 يونيو الجاري، في تصريح للصحافة، ان الوفد يسجل بارتياح كبير التطور الإيجابي الذي تعرفه الأقاليم الجنوبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحقوقى، مبرزا أن هذه الأقاليم عرفت قفزة نوعية خاصة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والطاقات المتجددة.

وأوضح أن الوفد البرلماني الأوروبي معجب بالنهضة العمرانية والأوراش التنموية الكبرى، التي تم الوقوف عليها، بجهة العيون الساقية- الحمراء، مشيرا إلى أن هذه المشاريع مدخل لخلق الثروة والإدماج الاقتصادي وفرص الشغل.

وبخصوص وضعية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، أكد جيل بارنيو أن الوفد الأوروبي يثمن الدور الإيجابي الذي تقوم به اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، مشيرا إلى أن الوفد الأوروبي يسجل أن هذه اللجنة تقوم بأدوار هامة وتتمتع في عملها بالاستقلالية.

وأضاف أن فعاليات المجتمع المدني بالأقاليم الجنوبية تلعب دورا هاما في النقاش الديمقراطي، مشيرا إلى أن الوفد البرلماني عقد لقاءات مع عدد من الجمعيات الحقوقية ولاحظ أنها تشتغل وتعبّر عن آرائها بكل أريحية كما هو متعارف عليه في دول العالم.

يشار إلى أن الوفد البرلماني الأوروبي عقد لقاءات مع كل من رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ورئيس المجلس البلدي للعيون وفعاليات من المجتمع المدني قبل أن يتباحث مع والي جهة العيون الساقية الحمراء، السيد يحظيه بوشعاب.



4/154

المنوذي: الخطة الحكومية لا تحمل عمق عدم الإفلات من العقاب الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد جاءت بناء على مطلب خارجي وليس داخلياً

محمد سحلي

اعتبر المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف أن الاستراتيجية الوطنية لوضع حد للإفلات من العقاب، لم تات استجابة لحاجة داخلية، وإنما لنوع ومطلب خارجي، وذلك خلال ورشة للنقاش نظمها أخيراً المنتدى، وأوضح مصطفى المنوذي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في تصريح لهيئة "آخر ساعة"، أن الاستراتيجية الوطنية لوضع حد للإفلات من العقاب، جاءت استجابة لمطلب خارجي وليس داخلي، بحيث لم تجر الإشارة في الخطة إلى السياق الوطني، منذ مسلسل الحقيقة والإنصاف والمصالحة، على اعتبار أن التوصية الرابعة التي جاءت بالتقرير الختامي لهيئة

الفساد يتلخص في الرشوة وحماية المال العام والمنافسة أي ما يتعلق بجانب تخليق الحياة العامة.

الإنصاف والمصالحة، تتلخص بعدم الإفلات من العقاب، وأن المغرب ينبغي في إعداد الاستراتيجية، نفس المنهج الذي يتبعه المغرب، الذي لا يجعل نفس العنق والمضمون الذي يعني عدم الإفلات من العقاب، في إطار ضمانات عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأضاف المنوذي، وهو يجر ملاحظات المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، حول الاستراتيجية الوطنية لوضع حد للإفلات من العقاب، أن الحكومة لم تحترم المقاربة التشاركية، كما لم تعمد الخطة كي يضطلع عليها الناس، علاوة على توفر الخطة باللغة الفرنسية وعدم نشرها بالمواقع الإلكترونية. كما أن الاستراتيجية الحكومية يتابع رئيس المنتدى،

قوله، كما أشار المنوذي إلى أن الحكومة تركت موضوع محاربة الفساد والحد من الإفلات من العقاب، إلى نهاية ولايتها التشريعية، بما يعني أنها تقوم بالقالة الواجب دارت لي عليها، في مدة ولايتها التشريعية، وهو ما اعتبره المنوذي، غياب الإرادة لوضع استراتيجية لمحاربة عميق، وتتضمن "الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد"، التي أعلنت عنها الحكومة على بعد ستة على انتهاء ولايتها التشريعية، حوالي مائتين وأربعين تبديراً وإجراء، ثم عشرة قطاعات حيوية، ويقتد تنزيها على مدى عشر سنوات، وتهدف الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد إلى تحسين خدمة المواطن، والإدارة الإلكترونية، وتعزيز الشفافية، والوصول إلى المعلومة، وتعزيز أخلاقيات الوظيفة العمومية، وتقوية الرقابة والمساءلة، وتقوية المتابعة والزجر، وتعزيز تدبير الطليبات العمومية، وتحسين شفافية الفاعلين الاقتصاديين في القطاع الخاص، وتحسين التواصل. وحسب المنتدى المغربي من أجل الإنصاف والمصالحة، استهدف مسلسل تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالإنصاف وإرساء ضمانات عدم التكرار، وإن قضايا الحقيقة وجبر الضرر الفردي والجماعي وحفظ الذاكرة، هي حقوق ثابتة لأصحابها والمجتمع، وهي بهذه الصفة غير قابلة للمقايضة، غير أنها لا تشكل أهدافاً نهائية لمسلسل على ملف الانتهاكات الجسيمة، ذلك أن الهدف النهائي لهذه المعالجة هو توفير وإرساء الإطار المؤسساتي والقانوني والتربوي للمفعد لتغيير الممارسات الاجتماعية والسياسية على أسس ديمقراطية، كما تدعو إلى وضع النتائج الواردة في تقريرها الختامي إلى وضع استراتيجية وطنية متكاملة، منسجمة ومتعددة الأطراف، لمكافحة الإفلات من العقاب، وتستند على القضايا التشريعية الصحائية اللازمة للمعايير الدولية ومتطلبات تويد وحماية مسلسل المعرف، في إطار تتدخل فيه كافة الأطراف بواسطة برامج تستهدف التصدي والوقاية والتحسيس والتثقيف والتكوين، وضمان تدابير زجرية فعالة ورقابة شفافة وعادلة للقطع مع كل إفلات من العقاب.



← مصطفى المنوذي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف.

الإنسان، باعتبار أن الفساد ليس فقط مظهر من مظاهر الاستبداد، وإنما جوهره، وأردف المصدر ذاته، أن المجتمع المدني غير مهتم بهذه الدينامية، وأن وبورهم في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، هو فتح نقاش عمومي حول الخطة الوطنية، ثم إعداد مقترحات بديلة وتصور آخر لها، "حتى تكون جاهزين، ولا نظل في موقع رد الفعل إلى حين خروج القانون"، على حد

من جهة أخرى، أشار مصطفى المنوذي، إلى ما وصفه بعدم اهتمام جمعيات المجتمع المدني، بتتبع هذه التوصية، وبالاستراتيجية الوطنية لوضع حد للإفلات من العقاب، في حين هناك وقات من أجل مواضيع ومطلب، فبوية مختلفة، يفهم وراعها المجتمع المدني، ولكن هذا المطلب مشترك ومهم كالية لطى صفحة للماضي المرتبط بالجرائم الاقتصادية والانتهاكات المرتبطة بحقوق

لم تتطرق لكل جوانب محاربة الإفلات من العقاب كما لخصت الفساد في قضايا الرشوة وحماية المال العام والمنافسة، أي ما يتعلق بجانب تخليق الحياة العامة فقط، في حين لم تتم الإشارة إلى الماضي وسنوات الرصاص، وربط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالجرائم الاقتصادية، وكذا ربط النتائج بالأسباب، خاصة مع توفر تقرير الخمسينية وتقرير هيئة الإنصاف والمصالحة.

Forum international de la femme sahraouie à Guelmim

Le coup d'envoi de la 1ère édition du Forum international de la femme sahraouie placé sous le signe "La femme, levier de développement et de modernité" a été donné, jeudi à Guelmim. Cette première édition vise à faire du forum une plateforme de dialogue annuel sur la femme, ses problèmes, ses défis et ses réalisations, a indiqué la présidente de l'Association de la femme sahraouie pour le développement intégré, Fatimatou Zaâma.

Elle a souligné que ce forum met à l'honneur les contributions de la femme en matière d'encadrement et de mobilisation de la société à tous les niveaux ainsi que ses efforts pour booster le moteur de développement sur un pied d'égalité avec l'homme.

Mme Zaâma a mis en avant à cet égard les efforts du Royaume en matière de soutien et d'encouragement de la société civile, à travers notamment la constitutionnalisation de la démocratie participative en tant que base fondamentale du développement durable. Pour sa part, la représentante du ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social, Leila Boukhit, a mis en exergue les grandes réalisations du Royaume dans le domaine de renforcement de l'autonomisation de la femme dans les secteurs politique, économique, social, culturel et de protection des droits.

Les législations nationales et les conventions internationales, entrées en vigueur au Maroc, représentent un saut qualitatif dans le domaine de promotion de la situation de la femme, a-t-elle noté, notant que ces textes visent à faire bénéficier la femme de tous ses droits sur un pied d'égalité avec l'homme, partant du principe que le renforcement de l'autonomisation est la clé de voûte du développement.

De son côté, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Tan Tan-Guelmim, Taoufik Berdiji, a relevé que la femme marocaine a réalisé des acquis notables à travers ses différentes actions de lutte continue dans plusieurs domaines malgré les contraintes. **Il a noté que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'est penché, conformément à la nouvelle Constitution, sur la mise en place de nouveaux déterminants pour la concrétisation des droits de la femme**, la publication de rapports et l'enrichissement du débat public sur la promotion des droits de la femme et son implication dans le développement.

Ce forum, qui s'est tenu du 2 au 4 courant, s'est voulu un espace pour consolider l'action de la femme et sa participation active dans la gestion de la chose publique notamment dans les provinces du Sud du Royaume, et renforcer l'échange d'expériences nationales et internationales dans ce domaine, selon les initiateurs. Cette manifestation a connu la participation de militantes marocaines et étrangères ayant marqué de leur empreinte les domaines associatif, médiatique et culturel, entre autres, et contribué aux efforts de développement et au processus de prise de décision.

la société civile qui travaillent pour le

Conférence sur les droits de la femme arabe

17984/p.7

Comparaisons et paradoxes des législations

La première conférence sur les droits de la femme arabe a connu une présence distinguée du Maroc qui y est représenté par une pléiade d'avocates, de militantes des droits humains et d'une députée.



Les acquis accomplis par la femme marocaine et l'évolution du statut juridique de la femme et de l'enfant ont été ainsi mis en lumière lors de cette conférence de deux jours, initiée par l'Union des avocats arabes en collaboration avec le syndicat des avocats de Beyrouth, sous le signe «Les droits et les législations régissant les affaires de la femme arabe: comparaisons et paradoxes».

Dans ce cadre, le secrétaire général de l'Union des avocats arabes, Abdellatif Bouachrine (Maroc) a souligné l'«efficacité» et le progrès «tangibile» qu'on connus les législations marocaines en la matière.

Dans une déclaration à la MAP, en marge de cette conférence, M.

Bouachrine a indiqué que les militantes et les actrices des droits humains «sont dans une dynamique continue», soulignant que l'Etat marocain a lancé plusieurs chantiers dans le cadre de la structuration de la société civile, ce qui a permis l'émergence notamment d'organisations et de centres d'écoute et la création d'une dynamique dans les rangs des femmes.

Il a, dans ce sens, évoqué le Code de la famille, promulgué par le Maroc il y a plusieurs années et qui a accordé des garanties effectives à la femme marocaine.

De son côté, l'ancienne ministre libanaise et militante des droits humains, Mona Afeiche, qui a présidé une séance de débat lors de cette conférence, s'est félicitée de l'expérience marocaine en matière des Droits de la femme, la qualifiant de «modèle» sur le plan arabe.

Abondant dans le même sens, Saadia Wadah, membre du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) et avocate du barreau de Casablanca, a, dans une déclaration similaire à la MAP, qualifié d'«exceptionnelle» l'expérience

marocaine, expliquant que cette exception réside dans le fait que le Maroc dispose d'une société civile «fortement active, et partenaire qui accompagne et évalue les politiques publiques».

Elle a également mis l'accent sur le rôle «efficient» des institutions constitutionnelles nationales, en délivrant leurs avis et opinions, et «c'est ce qui manque, a-t-elle dit, dans nombre de pays».

L'avocate a en outre expliqué que «la dynamique, la coordination, l'interaction et la communication entre la société civile et les institutions nationales en matière de proposition des idées et des lois» favorise l'engagement d'un débat et un dialogue public, sain et permanent au service de la Nation.

Dans une intervention sur le thème «Les droits socio-économiques des femmes dans le monde arabe», Mme Wadah a mis en relief la participation politique de la femme marocaine, évoquant l'adoption en 2011 d'une nouvelle Constitution qui consacre la parité entre l'homme et la femme. Elle a aussi fait état du code de la famille, la réforme du code de la nationalité, le code pénal

et le code du travail, entré en vigueur depuis 2004 et qui prévoit la protection de la femme dans le lieu du travail.

Mme Wadah n'a pas manqué de souligner l'apport de l'Initiative nationale pour le Développement humain (INDH) au profit des femmes à travers l'aide aux projets de développement pour la lutte contre la pauvreté et la précarité, et la création de petites entreprises et de coopératives agricoles.

Outre Mme Wadah, le Maroc est représenté à cette conférence par les avocates Fatiha Mouknaa du barreau de Meknès, également députée, Fatima Benazza (barreau d'Oujda), Samira Mahyoutine (barreau de Tanger), Aicha Al Makrini (barreau de Nador), en plus de Fatima Kadmiri et Abdelmoula Kharrabi du barreau de Casablanca.

Les participants à cette rencontre ont planché deux jours durant sur l'examen des thématiques portant notamment sur la femme dans les Constitutions et les législations dans le monde arabe, les droits économiques et sociaux des femmes dans les pays arabes et les besoins de la femme arabe.

Environnement

El Yazami : «La vie sur terre est irrémédiablement menacée à cause des changements climatiques»

04 June 2016

La COP22 sera une occasion de renforcer la prise de conscience de la société marocaine quant aux enjeux de l'environnement et de consolider les relations de la société civile sur le plan national et international, a précisé le président du CNDH.

La prochaine édition de la conférence des Nations unies sur le climat (COP22), prévue en novembre prochain à Marrakech, sera celle de l'action et de la mise en œuvre de l'accord de Paris, a **indiqué le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.**

Le combat contre les conséquences des changements climatiques est une action internationale, nationale et locale, a souligné vendredi à Fès, Driss El Yazami, également membre du comité national de pilotage de la COP22, chargé du pôle de la société civile.

S'exprimant à l'ouverture d'un colloque international sous le thème «les changements climatiques et la sécurité hydrique», organisé les 3 et 4 juin par la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès (FSJES), Driss El Yazami a averti que «la vie sur terre est irrémédiablement menacée à cause des changements climatiques».

La COP22 sera aussi une occasion de renforcer la prise de conscience de la société marocaine quant aux enjeux de l'environnement et de consolider les relations de la société civile sur le plan national et international, a précisé le président du CNDH, notant qu'elle permettra également aux conseils régionaux et communaux d'élaborer des plans d'action relatifs à la protection de l'environnement.

Driss El Yazami a, dans ce cadre, insisté sur l'établissement des plateformes de débat et de discussions sur les changements climatiques entre les conseils régionaux et communaux, les universités et la société civile, soulignant l'importance de la Conférence des pays riverains de la méditerranée (MED COP 22) prévue les 18 et 19 juillet prochain à Tanger.

De son côté, le chef de département de l'économie et de gestion à la FSJES, Mohamed Nmili, a souligné l'importance et l'actualité de la thématique débattue tout en mettant l'accent sur les nombreuses conséquences des changements climatiques particulièrement la sécheresse, les inondations et l'accentuation du phénomène d'émigration.

Mohamed Nmili a, également, abordé l'impact de l'insécurité hydrique sur le secteur agricole et l'eau potable tout en plaidant pour la mise en place des stratégies et des actions prospectives pour réduire

l'impact catastrophique des changements climatiques.

Ce colloque qui réunit des économistes, des juristes, des décideurs et des experts marocains et étrangers se penchera sur des questions relatives à la sécurité hydrique, ses enjeux et ses aspects juridiques, économiques et techniques ainsi que les solutions innovantes et les mesures réglementaires et économiques à même de garantir la sécurité des ressources en eau, et les actions de sensibilisation à la problématique de la sécurité hydrique.

Initiée par le Laboratoire de coordination des études et des recherches en analyses et prévisions économiques (CERAPE) en partenariat avec le Centre d'études de développement international et des mouvements économiques et sociaux-Paris et l'Association Moultaqa des jeunes pour le développement, cette rencontre porte sur plusieurs axes dont «Outils de gouvernance et sécurité hydrique», «Outils d'évaluation et de surveillance de la sécurité hydrique», «Economie d'eau : concepts et théories», «Politique d'eau et réglementation», «Sécurité hydrique et développement durable» et «Critères de définition de la sécurité hydrique».

<http://lematin.ma/express/2016/el-yazami---la-vie-sur-terre-est-irremediatement-menacee-a-cause-des-changements-climatiques-/248533.html>

Le **CNDH** et la violence à l'égard les femmes

Par Lavieeco Posté le 05/06/2016

Dans un communiqué du lundi 30 mai, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a livré son avis sur le projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes...

** Dans un communiqué du lundi 30 mai, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a livré son avis sur le projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. **

Le CNDH estime en effet que pour être conforme aux dispositions constitutionnelles et aux engagements conventionnels du Maroc, le dispositif juridique doit comprendre des dispositions visant tout à la fois à prévenir et protéger contre la violence, à enquêter sur toutes ses manifestations, à les punir et à réparer les préjudices causés aux victimes.

<http://log.ma/post/186310/le-cndh-et-la-violence-a-l-egard-les-femmes>